

التركيب الاقتصادي لسكان حي المنتزه اللارسمي (مدينة اللاذقية)

د. كنده وزان*

روعة حمدان**

(تاريخ الإيداع 2021/ 7/ 28. قُبِلَ للنشر في 2021/ 9/ 30)

□ ملخص □

يعد حي المنتزه من الأحياء اللارسمية الموجودة في مدينة اللاذقية، نظراً لتوسعه نتيجة هجرة السكان من الريف إلى المدينة. يهدف هذا البحث إلى توجيه الأنظار إلى هذه الأحياء اللارسمية، وما تحمل في طياتها من حجم قوة العمل والتي من الممكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية إذا ما وُظِّفَتْ بشكل صحيح. وجرى في هذا البحث الحصول على المعلومات بالاعتماد على الاستبيان الذي وزع عام 2021، بالإضافة إلى بيانات من مجلس مدينة اللاذقية.

أُجريت في هذا البحث دراسة للتركيب الاقتصادي للسكان القاطنين في حي المنتزه اللارسمي (مدينة اللاذقية)، وتوصل الباحث إلى أن توزع السكان العاملين في قطاع التعليم كان بنسبة 22.1%، ووصلت نسبة البطالة في الحي إلى 31.1%؛ وبلغ الإنفاق على الغذاء نسبة 51.2%.

الكلمات المفتاحية: حي المنتزه - اللاذقية - التركيب الاقتصادي - الأحياء اللارسمية.

* أستاذ مساعد - قسم الجغرافية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

** طالب دراسات عليا (ماجستير) - قسم الجغرافية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة تشرين - تشرين - سورية.

The Economic Structure of the Population of the Informal Montazah Neighborhood (Latakia City)

Dr. Kinda Wazzan*

Rawaa Hmdan**

(Received 28/7 /2021. Accepted 30/9/2021)

□ ABSTRACT □

Al-Montazah neighborhood is one of the informal neighborhoods located in the city of Lattakia due to its expansion as a result of the migration of residents from the countryside to the city. True, and in this research, information was obtained based on the questionnaire distributed in 2021 in addition to data from the Lattakia City Council.

Through this research, the economic structure of the population living in the informal Montazah neighborhood (Latakia city) was studied. The researcher concluded that the distribution of the working population is in the education sector at a rate of 22.1%, and the unemployment rate in the neighborhood reached 31.1%, and spending on food constituted 51.2%.

.Keywords: Montazah neighborhood – Latakia - economic structure - informal neighborhoods.

* Assistant Professor, Economy and Human Geography, Department of Geography, College of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** Assistant Professor, Economy and Human Geography, Department of Geography, College of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.

المقدمة:

تتسم الأحياء اللارسمية المحيطة بالمدن، ولاسيما في العالم النامي بمشكلات سكانية واقتصادية؛ فقد ارتبط ظهورها بعدد من الأسباب الاقتصادية، والاجتماعية والتشريعية والديمغرافية، وعلى رأسها حركات وتيارات الهجرة الداخلية. (أبو كف-2014) ويتم تشكيل هذه الأحياء من المهاجرين الريفيين الذين يتميزون باليد العاملة الرخيصة. إن دراسة خصائص السكان الاقتصادية لها أهمية بالغة؛ كونها توضح التركيب الاقتصادي للسكان؛ فهي تفسر توزع السكان ذوي النشاط الاقتصادي، وطبيعة ممارستهم الأنشطة الاقتصادية (الغزي-2020)، وتعرف القوى البشرية العاملة أنها: "مجموع السكان الذين يمكن أن يسهموا في النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تشمل السكان غير القادرين على العمل كالأطفال وكبار السن، أما قوة العمل فتشمل كل الأفراد الذين هم في سن العمل، القادرين على أداء العمل والباحثين عنه " (الرجبي-2006).

ومن هنا فإن نمو السكان الناشطين اقتصادياً ذو أهمية لوضع سياسات وتنفيذ البرامج اللازمة للاستفادة من الموارد البشرية (الحسانين-2017) وبالتالي دراسة التركيب الاقتصادي يعدّ من المؤشرات التي تساعد المخططين على وضع خطط التنمية الاقتصادية المستقبلية للبلاد(الخفاف-2007).

إن مدينة اللاذقية هي من المدن السورية التي تضم على أطرافها أحياءً لا رسمية، تشكل 38% من مساحة المناطق السكنية في المدينة، ويشكل سكانها 37% من سكان المدينة؛ وحي المنتزه هو حي يتبع لمنطقة (الدعاتير- بسنادا- الزقزاقية - المنطقة المتشكلة في أحياء البعث والثورة والسابع من نيسان والمنتزه)؛ التي هي بمساحة 470 من الهكتارات ، وبالبالغ عدد سكانهم 12200 نسمة (حمودي-2017).

أن الحرب في سورية قد زادت من المشكلات السكانية في البلاد عامة، وفي الأحياء اللارسمية خاصة، وذلك نتيجة زيادة عدد سكانها؛ فاستقبلت هذه الأحياء وفوداً من النازحين من مناطق مختلفة؛ مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة . ويدرس هذا البحث حي المنتزه، وهو أحد أحياء مدينة اللاذقية اللارسمية من حيث الخصائص الاقتصادية ؛ فدراسة التركيب الاقتصادي لسكان حي المنتزه هو مؤشر على البطالة والتطور الاقتصادي؛ وكذلك فإن تصنيف العمال بحسب القطاعات الاقتصادية يعطي أساساً متيناً للمقارنة بالأدوار الاقتصادية التي تقوم بها هذه الأحياء.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبثق أهمية هذا البحث من كون التركيب الاقتصادي للسكان يعدّ نافذة تطل منها على ملامح البناء الاقتصادي لأي مجتمع ومدى أهميته؛ وبالتالي تكوين فكرة عن حجم قوة العمل، وتحديد ملامح النشاط الاقتصادي لسكان الحي، ويهدف هذا البحث إلى:

- 1- توزع القوة العاملة بين مشتغلين ومتعطلين.
- 2- دراسة توزع السكان بحسب المهنة.
- 3- دراسة حجم العاملين في هذا الحي، والعاطلين عن العمل.
- 4- التباين الواضح بين دخل الفرد ومستوى إنفاقه.

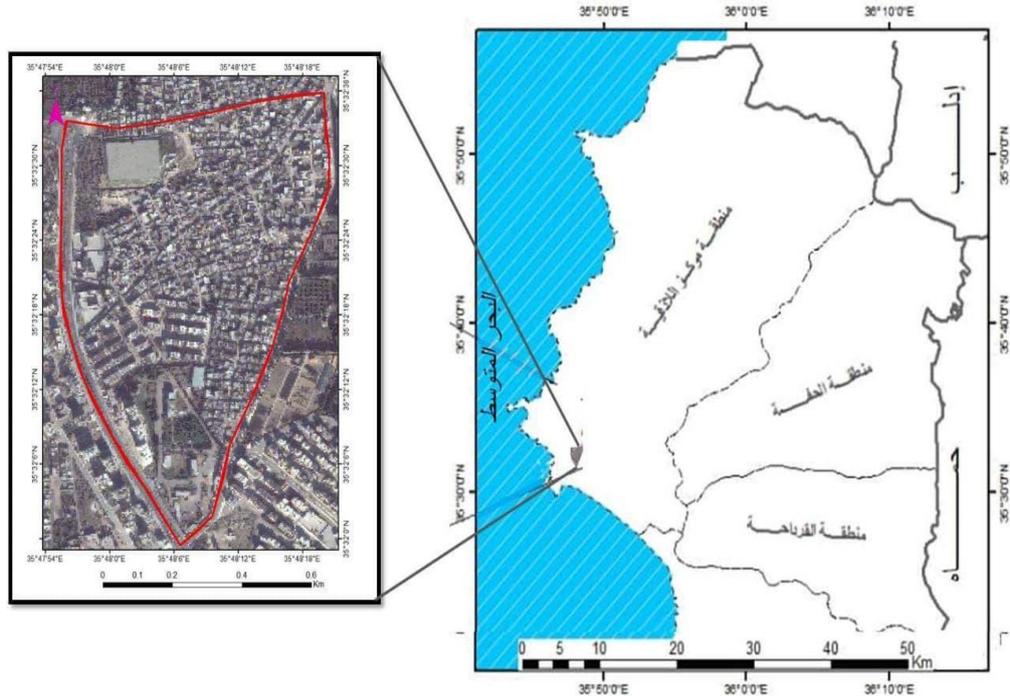
طرائق البحث ومواده:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج العلمي بفرعيه: (الاستقراي - الاستنتاجي)؛ حيث جُمعت البيانات والمعلومات عن الحي، بالاعتماد على بيانات رسمية صادرة عن مجلس محافظة اللاذقية، بالإضافة إلى أخذ عينة من أسر سكان الحي بلغ عددهم 140 أسرة، موجودة في الحي بطريقة عشوائية، وقد بلغ عدد أفراد هذه الأسر 606 من الأفراد. وجرى حساب معدل العمالة والبطالة على أساس عدد الأسر، أما معدل الإعالة فقد جرى الاعتماد على عدد أفراد هذه الأسر وأعمارهم. واستخدم الأسلوب الكارتوغرافي باستخدام برنامج غوغل إرث، وبرنامج (GIS) لإخراج الخرائط، كما استخدم الأسلوب الإحصائي في رسم الأشكال البيانية وتحليلها.

النتائج والمناقشة:

1. التوصيف الجغرافي لمنطقة الدراسة:

يقع الحي في الزاوية الشمالية الشرقية للمدينة، بمساحة 41.35 هكتار، أي ما يقارب نحو 6.2% من الكتلة العمرانية لأحياء المدينة، يأخذ شكل مثلث فهو محاط من كل الاتجاهات بالطرق، التي تعدّ من حدوده الإدارية الأساسية؛ فمن الشرق شارع السابع من نيسان من نفق البحرية، ومن الغرب شارع الشيخ صالح العلي من نفق البحرية حتى خزان المياه، ومن الجنوب تقاطع شارعي السابع من نيسان والشيخ صالح العلي (مجلس مدينة اللاذقية). وقد بلغ عدد سكان الحي 18200 نسمة؛ وذلك حسب تعداد 2020 (مختار الحي).



الخريطة (1) موقع منطقة الدراسة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات برنامج غوغل إرث في برنامج GIS

2. المصطلحات والمفاهيم:

التركيب الاقتصادي:

يمكن تصنيف التركيب الاقتصادي لدراسة السكان والقوى العاملة، وفق توزيعهم بين داخل قوة العمل وخارجها، أي بحسب النشاط الاقتصادي لهم، ومعدلات الإعالة بينهم؛ وتوزيعهم بحسب قطاعات الاقتصاد: (زراعية أو صناعية أو حرفية)؛ وتصنيفهم بحسب مستويات الأجور، ويمكن تصنيف كل المعطيات الخاصة بين عدد العاملين والعاطلين عن العمل على حد سواء من حيث العمر والنوع (الانصاري-1998).

المناطق اللارسمية:

عرفتها UN- Habitat 2003 أنها: "منطقة محددة بميزات اجتماعية وقانونية وعمرانية، وغالباً ما تتشارك معظم المناطق الفقيرة الحضرية في واحد أو أكثر من المعايير الآتية:

- 1-نقص في البنى التحتية كماً ونوعاً؛ كميّاه الشرب، والصرف الصحي، والطرق والكهرباء....الخ
- 2- نقص المرافق العامة أو غيابها؛ كالمدارس ومراكز الصحة والمراكز التجارية ومراكز للشباب ومراكز ثقافية.
- 3- منشآت غير ملائمة، ودون المعايير العالمية للسكن.
- 4-معدل التزاحم أكثر أو يساوي (2) في الغرفة الواحدة، ويقترح عوضاً عن ذلك تحديد الحد الأدنى لحصة الفرد من المساحة الطابقية.
- 5- عدم توفر حق الملكية العقارية، أي وضع قانوني غير مستقر (UN-HABITAT-2003).

وقد عرفت المستوطنات غير الرسمية (Busisiwe&Samuel,2021) أنها: موقع أرض غير مخطط لها، ولم يتم مسحها على أنها سكنية، وتتكون أساساً من مبانٍ غير رسمية، أي مبانٍ لم يتم الموافقة عليها من قبل السلطة المحلية، وليس المقصود منها أن تكون هيكل دائم إنها غير مصرح بها، وتقع على أرض لم يتم تخصيصها للاستخدام السكني.

3. التركيب الاقتصادي لسكان حي المنتزه:

1-القوة العاملة بين مشغولين ومتعطلين:

يلاحظ من الاستبيان حجم القوة العاملة¹ بين 20-59 سنة هي 119 فرداً، وقد توزعت القوة بين مشغولين ومتعطلين.

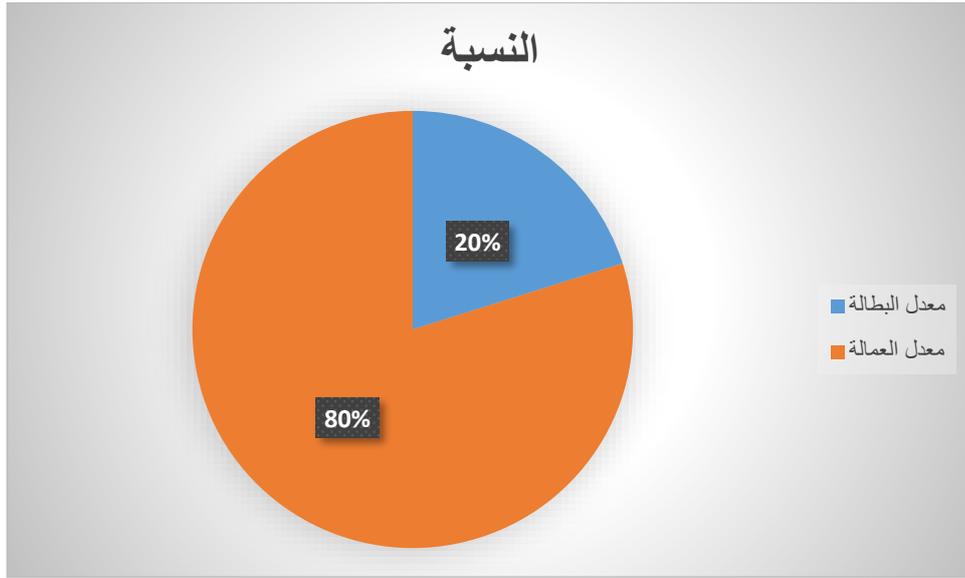
¹ القوة العاملة: هي السكان بين 20-59 سنة وتضم المشغولين والمتعطلين – وهي في حالة الدراسة مجتمع العينة البالغ 119 فرد
معدل البطالة= عدد المتعطلين / مجموع أفراد العينة (20-59سنة)
معدل العمالة= عدد المشغولين / مجموع أفراد العينة (20-59سنة)

الجدول (1) يبين حجم القوة بين مشغولين ومتعطلين

معدل العمالة			معدل البطالة			متعطل			مشغل		
مج	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور	مج	إناث	ذكور
79.83	35.29	44.54	20.1	15.1	5	24	18	6	95	42	53

المصدر: من نتائج الاستبيان

من الجدول السابق، نجد أن معدل البطالة وصل إلى 20.1%؛ وهو معدل مرتفع.



الشكل (1) يبين معدل البطالة والعمالة الموجودة في الحي

المصدر: من نتائج الاستبيان

حيث بلغ معدل البطالة على مستوى المحافظة عام 2010م نحو 15.5%، وارتفع إلى 20.1% عام 2021م في الحي، نتيجة الأزمة السورية.

2- توزيع السكان بحسب المهنة:

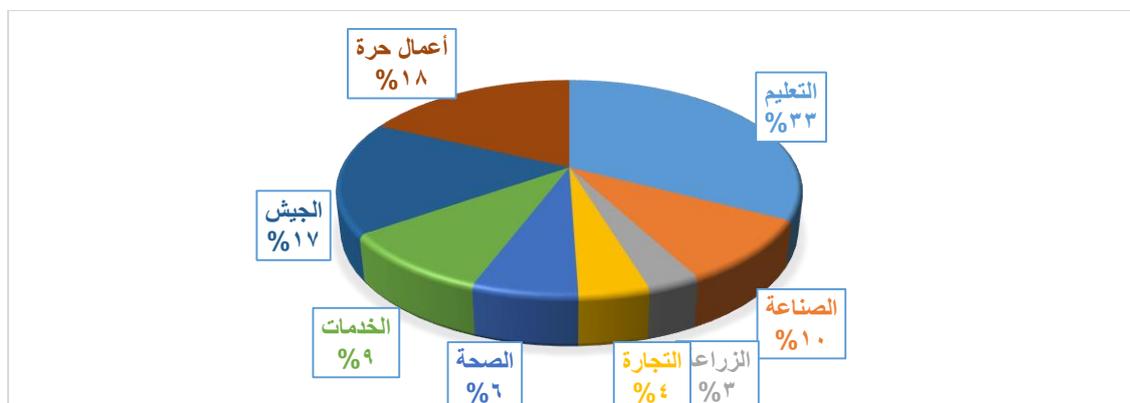
من الاستبيان، تبين أن عدد المشغولين في قطاع الحكومي هو 95 فرداً، بنسبة 80.5%، مقابل 24 موظفاً في القطاع الخاص، بنسبة 19.5%؛ ما يظهر أهمية القطاع الحكومي في تشغيل أهالي الحي والأحياء اللازمية، واحتوائهم؛ ويتوزع المشغولون في القطاعات المهنية الآتية بحسب الجدول (2).

الجدول (2) يبين التركيب السكاني حسب قطاع العمل للحي

القطاع	العدد	مكان العمل	المسافة بين الحي ومكان العمل
الصناعة	9	الريجي - غزل ونسيج	2كم و18كم (جبلة)
التعليم	31	مدرس ومعلم وإداري في الجامعة	1كم - 70كم (المدارس في الريف)
الزراعة	3	البحوث العلمية الزراعية -المشغل الزراعي	500م
الجيش	16	عساكر - شرطة (القيادة البحرية -مخفر الرمل الشمالي)	500م - 10كم
الخدمات	9	اتصالات - مياه - محروقات - محكمة - البريد - تأمينات اجتماعية	2-3-4كم
الصحة	6	مشفى الحفة - مشفى يوسف علي - مشفى التوليد والأطفال	1كم - 35كم
التجارة	4	مؤسسة العمران - المرفأ - الدواجن - شركة الرخام	3كم - 10كم
أعمال حرة	17	كوافير - أصحاب محلات الألبسة وأحذية - سمانه	داخل الحي

المصدر: من عمل الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يلاحظ من الجدول السابق، أن النسبة الكبرى من السكان يعملون في قطاع التعليم بنسبة 22.1%، وأغلبهم يقطعون مسافة تصل إلى حوالي 70 كم للوصول إلى المدرسة، على اعتبار أن وظائفهم في الريف، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الجيش، فإن العاملين في الجيش تصل نسبتهم إلى 11.4%، وأغلبهم يكون مكان عملهم في القيادة البحرية، فلا يقطعون سواء مسافة 500 م، أو مخفر؛ وحتى العساكر فمنهم ما كانت خدمتهم في طرطوس وحلب وإدلب؛ لكن وجود مسكن الأهل في الحي دفعهم للسكن فيه، رغم بعده عن مكان العمل، وجدير ذكره أن سبب عملهم في قطاع التعليم والجيش؛ لأن غالباً ما يُنظر للالتحاق بالجيش على أنه بحث عن فرص عمل مضمونة؛ حيث إنه سيخفف المصاريف كما أنه أسرع لاكتساب دخل، بينما التعليم عملية أطول فقد يقضي الفرد حتى عمر 25 سنة لتبدأ بعدها محاولة الحصول على عمل يتناسب مع الشهادة العلمية، وليست عملية مضمونة. وانخفاض الدخل الحكومي عملية مرتبطة بظروف معقدة، إلا أنها تبدو سمة لكل دول العالم النامي.

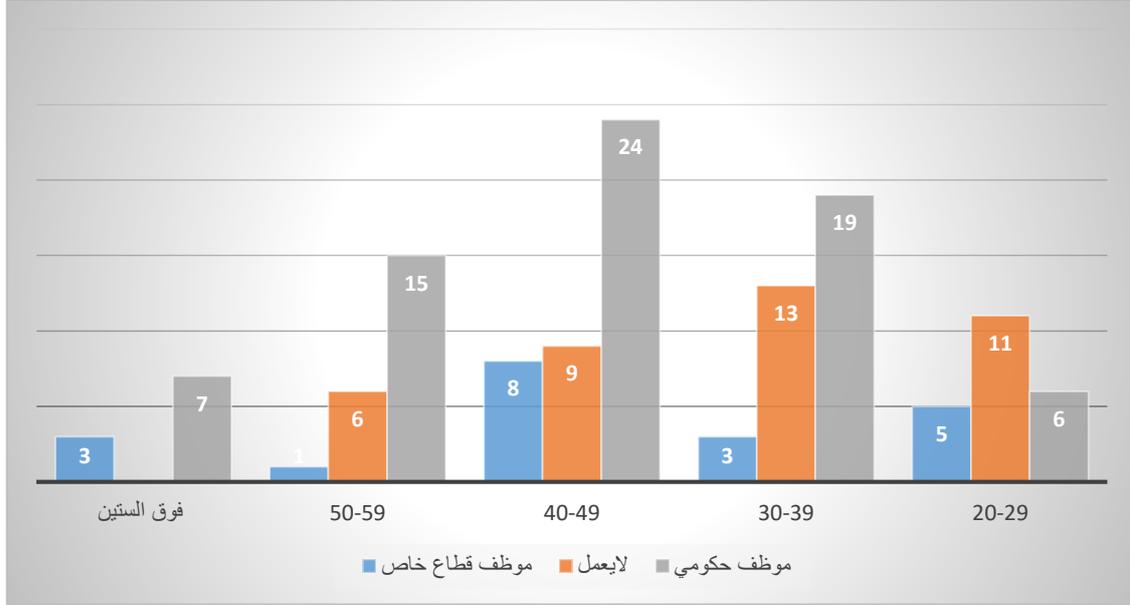


الشكل (2) يبين نسبة التركيب لسكان الحي حسب المهنة لعام 2021

المصدر: من عمل الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

2-البطالة والعمالة في القطاع اللارسمي:

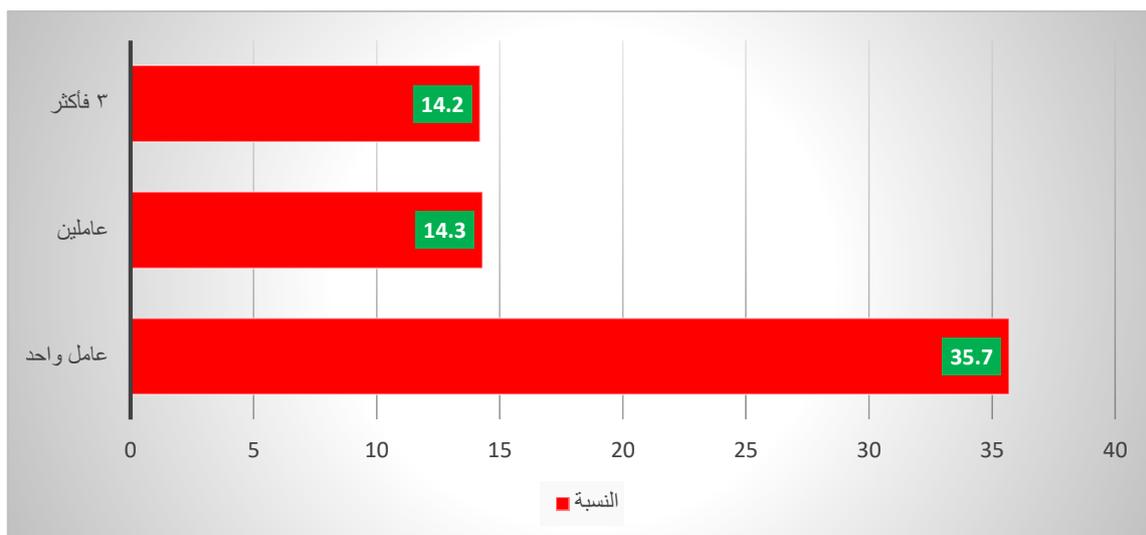
للتكوين السكاني، وخاصة العمري أهمية في التعرف إلى نسبة الإعاقة؛ فمنها يمكن وضع تصور عن الوضع الاقتصادي والعمالة في الحي، وكذلك لإبراز مدى الدعم النوعي الذي ينبغي على البالغين تقديمه للمعالين. تبين من خلال الاستبيان أن عدد الأسر التي لديها عمل حكومي ضمن الدوائر الحكومية، بلغ 71 أسرة؛ وأن عدد الأفراد الذين يعملون في القطاع الخاص، سواء في شركات خاصة (كدلتا الغذائية وكتاكت للبيسكويت) فقد بلغ 20 أسرة؛ وبلغ عدد الأسر التي أفرادها يعملون، وهم من فئة الأطفال والكهولة 39 أسرة.



الشكل (3) يبين العاملين في الحي بحسب الفئة العمرية

المصدر: من عمل الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

كما وتبين أن معظم الأسر التي تعمل في الدوائر الحكومية أو القطاع الخاص؛ سواء شركات أو محلات تجارية فقد بلغت نسبتهم 64.2% وهذا النسبة وجد بأن نسبة 14.2% منها يعمل في الأسرة أكثر من 3 أشخاص لتأمين احتياجاتهم، ونسبة 35.7% من هذه الأسر يعمل فيها شخص واحد فقط وهو معيل للعائلة على اختلاف أعدادها، و14.3% من الأسر يعمل فيه شخصان، ويعود أغلب السبب في ذلك أما قلة فرص العمل والفقر أو انخفاض التعليم مما يجعل الشخص غير مؤهل لدخول سوق العمل.



الشكل (4) يبين عدد العاملين في الأسرة لسكان الحي

المصدر: من عمل الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

أما من حيث نسبة الإعاقة فقد كانت وُجد من عينة البحث 107 أطفال، بالإضافة إلى 35 ممن هم فوق 65 سنة، والذين يدخلون في سوق العمل بلغ عددهم 464 فرداً، وأعمارهم بين 15-65 سنة؛ فنسبة الإعاقة الكلية تعتمد على اعتبار أن فئة الأعمار الداخلة في سوق العمل هي من 15-65 سنة؛ حيث تتحمل هذه الفئة مسؤولية إعالة أنفسهم بالإضافة إلى الأطفال والكهول.

وتبين من خلال الاستبيان أن معدل إعالة الصغار¹ هو 23.1%، ومعدل إعالة الكبار² بلغ 7.5%؛ أما معدل الإعاقة الكلية³ فقد بلغ 30.6%. وقد لوحظ أن قسماً كبيراً من السكان الداخلين في سوق العمل لا يزاولون العمل أصلاً، وذلك يرجع إلى كونهم طلاب جامعة وريبات بيوت.

3- الدخل والإنفاق

لا شك أن مستوى الإنفاق (النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات لأغراض معيشية) لا يقل أهمية عن مستوى الدخل (جزء من الدخل الفائض عن الاستهلاك، حيث يتم توفير مبلغ معين من الدخل بهدف إنفاقه على الاستهلاك في المستقبل)، كمؤشر مهم لنوع الحياة التي يحيها الفرد والأسرة، وقد أصبح من الصعب النظر إلى الدخل والإنفاق كمتغيرات اقتصادية بحتة تحمل في طياتها الطابع الاجتماعي والثقافي.

لا بد من التطرق إلى الدخل قبل عام 2011؛ حيث كان الدخل مقبولاً، ويستطيع الفرد توفير مبلغ منه؛ حيث إن بعض أفراد السكان قاموا بشراء قطع من الأراضي في الحي، بسبب رخص الأسعار؛ وكان الدخل يزيد معهم فيجعلهم يدخرون مبلغاً للأيام السوداء. ولكن بعد عام 2011، ونتيجة تقلب الأسعار بسبب الأزمة السورية والحصار الذي فرض على سورية، ومن خلال الاستبيان فقد تبين أن الدخل غير كافٍ أبداً لمواجهة أعباء المعيشة، لذلك يلجأ السكان للاقتراض من الغير (دين)، أو القيام بعمل جمعي من المال من أجل تغطية احتياجاته من المستلزمات الضرورية.

بعض سكان الحي لديهم عمل (موظف) في الدوائر الحكومية، وراتبه الشهري 50 ألف ليرة سورية؛ ونجده بعد الدوام لديه عمل إضافي، فالنسبة الأكبر من سكان الحي لا يعتمدون على الوظيفة بل لديهم مهنة أخرى؛ سواء كانت مهنة

¹ معدل إعالة الصغار = عدد السكان أقل من 15 سنة / عدد السكان بين 15-65 * 100

² معدل إعالة الكبار = عدد السكان من 66 سنة فأكثر / عدد السكان بين 15-65 * 100

³ معدل الإعاقة الكلية = معدل إعالة الصغار + معدل إعالة الكبار

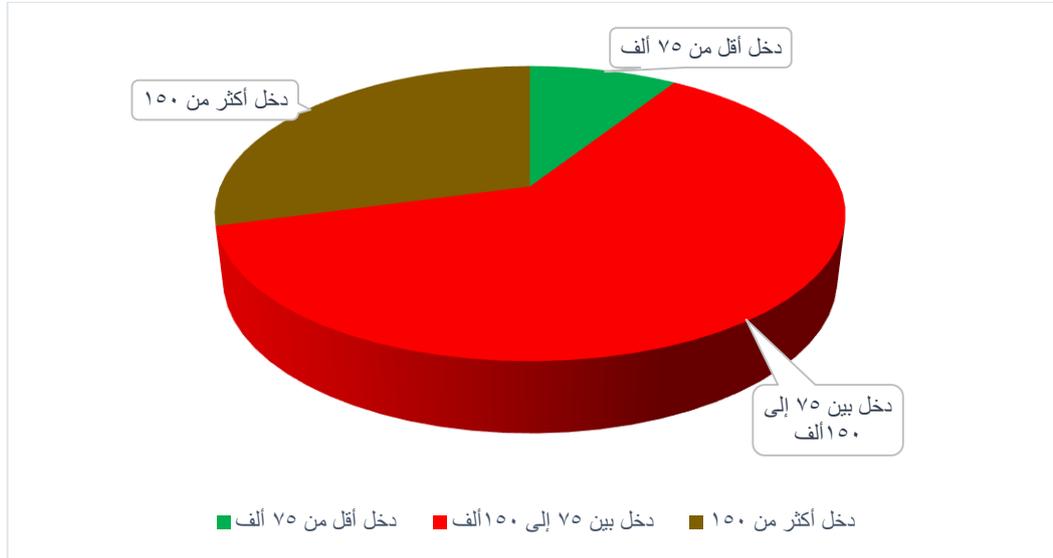
التلييس والتبليط - الدهان - ديكور - نجارة وغيرها، وأما الأفراد الذين ليس لديهم وظيفة في الدولة فهم من أصحاب محلات في الحي (سمانة - موبايلات - أدوات منزلية - حلاقة) رغم أن مستوى التعليم لديهم جامعي؛ ولكن بسبب الأوضاع الاقتصادية، والدخل المنخفض فضلوا العمل بأنفسهم ليكونوا ذوي دخل مرتفع .

الجدول (3) يبين توزيع سكان الحي بحسب الدخل الشهري

المجموع	دخل أكثر من 150 ألف	دخل من 75 إلى 150 ألف	دخل أقل من 75 ألف
140	37	78	25

المصدر: من عمل الطالبة بالاعتماد على الاستبيان.

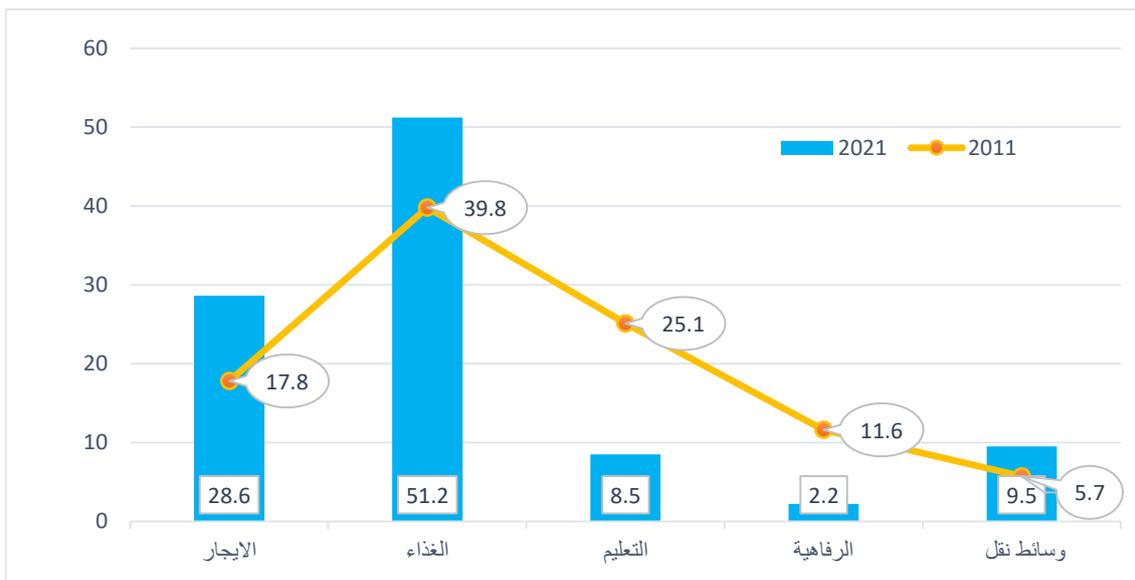
يلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الكبرى من السكان هم ذوو دخل متوسط، من 75 إلى 150 ألفاً؛ وغالباً هم موظفون حكوميون، ولديهم عمل ثانٍ، أي العمل كعامل في محل أو سائق تكسي؛ ثم يأتي في المرتبة الثانية ذوو دخل أكثر من 150 ألف، وهم أصحاب المهن، كالكوافير أو عمال الديكور أو تصليح صحية، وحتى أصحاب المحلات التجارية فهم يعتمدون على التجارة وليسوا موظفين؛ وأخيراً كانت أقل نسبة لذوي الدخل المنخفض، أقل من 75 ألف، وهؤلاء هم من أصحاب وظيفة الحكومة فقط، لا دخلاً ثانياً لديهم أبداً.



الشكل (5) التوزيع النسبي لسكان بحسب الدخل الشهري

المصدر: من عمل الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

وتبين من خلال التواصل مع سكان الحي أنه يوجد فرق بين أسباب الإنفاق قبل عام 2011؛ حيث كانت أغلب وجوه الإنفاق على الدراسة والغذاء، والرفاهية كتوفير مبلغ لشراء سيارة أو قطعة أرض لتتم زراعتها أو البناء عليها. أما بعد عام 2011، وبسبب الحرب السورية والأوضاع الاقتصادية والنسبة الكبيرة من النازحين، ومع خسارة أغلب سكان المناطق المتضررة من الحرب لممتلكاتهم، سواء كان منزلاً أو وسيلة نقل؛ فإنه يلاحظ أن الإنفاق الأول هو للغذاء وفي المرتبة الثانية لأجار المنزل، وأخيراً الرفاهية.



الشكل (6) يبين نسبة الفرق في الإنفاق بين عامي 2011 و 2021

المصدر: من عمل الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يلاحظ من الشكل السابق أن عام 2021 كان أغلب الإنفاق فيه على الغذاء؛ إذ احتل المرتبة الأولى بنسبة 51.2%، وخاصة بسبب غلاء الأسعار للمواد الغذائية بعد عام 2011؛ أي بسبب تأثر القطاع الزراعي بالحرب الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتدمير البنى التحتية، وهجرة الأيدي العاملة التي أصبحت تعاني منها سورية بعد الحرب، سواء بالنسبة إلى الأسرة ذات الدخل الصغير أو الكبير، فكلهما له المعاناة نفسها. وجاء في المرتبة الثانية الإيجار؛ فقد زاد الإنفاق عليه بنسبة 28.5%، بينما كان في عام 2011 بنسبة 17.8%، حيث ارتفعت الإيجارات على مستوى سورية بسبب تراجع قيمة العملة السورية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على المنازل. أما التعليم فقد تراجعت نسبة الإنفاق عليه؛ إذ كان بنسبة 25.1% لعام 2011، بينما أصبح الإنفاق عليه في عام 2021 بنسبة 8.5%؛ والسبب في ذلك يعود إلى أن قلة فرص العمل والدخل المنخفض للوظائف الحكومية قد عزز اتجاه الطلاب نحو تعلم مهنة، حيث إنها ذات دخل أفضل، كما أنها تؤمن سناً للعائلة. كما تراجع الإنفاق على الترفيه تراجعاً كبيراً بين عامي 2011 و2021؛ فقد انخفض من 11.6% إلى 2.2%.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- 1- إن نسبة العاملين في الحي هي 64.2% من موظفين حكوميين أو أصحاب عمل خاص.
- 2- إن أكبر نسبة للسكان العاملين كانت في قطاع التعليم بـ 22.1%، وقد أدى الوضع المعيشي المتدني لهم إلى البحث عن عمل إضافي.
- 3- إن نسبة 35.7% من الأسر يعمل فيها شخص واحد هو المعيل.
- 4- إن المعدل الكلية للإعالة بلغت نسبته 30.6%؛ مع أن هناك من السكان لا يزاولون العمل، رغم أنهم يدخلون من حيث العمر في سوق العمل.

- 5- إن أغلب سكان الحي من ذوي الدخل المتوسط، من 75 ألفاً إلى 150 ألفاً؛ وهم موظفون حكوميون ولديهم مصدر رزق ثانٍ (تأجير بيت - عمل إضافي).
- 6- إن أغلب الإنفاق يكون للغذاء في المرتبة الأولى، بسبب غلاء الأسعار؛ ثم يأتي الإيجار في المرتبة الثانية.

التوصيات:

- 1- العمل على تفعيل التعليم الإلزامي، والعمل على الحد من أزمة التعلّم في التعليم.
- 2- التنسيق بين الجامعات وسوق العمل؛ للتقليل من نسبة البطالة، وتأمين مخرجات تجد فرص عمل يؤمنها السوق.
- 3- الحد من سيطرة الأنشطة الخدمية على الأنشطة الإنتاجية؛ وذلك بوضع إستراتيجية وطنية لتعليم مهارات متناسقة مع سياسات الصناعة والاستثمار والتجارة والتكنولوجيا.
- 4- تقديم دعم حكومي بهدف العمل على تنمية وتطوير بعض الأنشطة الاقتصادية.
- 5- منع تشغيل من هم تحت سن الـ 15؛ بهدف استمرار تعليمهم، مما يزيد فرصة إيجاد عمل لمن هم في سن العمل، وذلك بتأمين دعم للأسر بالمستلزمات المدرسية لتخفيف عبء المصاريف عليهم.

المراجع:

- 1- أبو كف، براءة. (2014). *دراسة العلاقة بين ظاهرة السكن العشوائي وظاهرة الهجرة الداخلية* (دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (36). العدد (1).
- 2- حمودي، صفية. (2017). *التشاركية كمدخل للارتقاء بمناطق الفقر الحضري* (دراسة حالة مدينة اللاذقية). رسالة ماجستير. قسم تخطيط المدن والبيئة. كلية الهندسة المعمارية. جامعة تشرين. سورية.
- 3- الغزي، أحمد كاظم سنيد. (2020). *خصائص التركيب الاقتصادي لسكان قضاء الناصرية لسنتي (1997-2018)*. رسالة ماجستير. قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة ذي قار. العراق.
- 4- الرجبي، عبد الرزاق علي. (2006). *السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1945-2004* (بين الماضي وهيكله الحاضر، وأفاق المستقبل). *الجغرافيا والتهيئة العمرانية. كلية علوم الأرض. جامعة منتوري. قسنطينة. الجزائر.*
- 5- الحسانين، مختار محمد مختار. (2017). *التركيب الاقتصادي بمحافظة الدقهلية دراسة في جغرافية السكان*. رسالة دكتوراه. قسم الجغرافيا. كلية الآداب. جامعة أسيوط. مصر.
- 6- الخفاف، عبد علي. (2007). *جغرافية السكان وأسس عامة. الطبعة الثانية. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. عمان. الأردن.*
- 7- فاضل، الأنصاري. (1998). *جغرافية السكان*. منشورات جامعة دمشق.
- 8- مجلس مدينة اللاذقية، وزارة الإدارة المحلية بناء على رقم 111 تاريخ 2019/2/7

UN-HABITAT. 2003. *Guide to monitoring target 11 :improving the lives of 100 million slum dwellers* .United Nations Human Settlements Programme (UN-

HABITAT),

ISBN: 92-1-131682-0 <http://www.unhabitat.org>

10-Busisiwe, N.,M., Abiodun, O., O., David, I., I.,& Samuel,B., A.,.(2021) .10

Analysis of the Living Conditions at eZakheleni Informal Settlement of Durban:

Implications for Community

Revitalization in South Africa. Sustainability2021, 13, 2371.

<https://doi.org/10.3390/su13042371.p1>